

المصطلح الصرفي بين العموم والخصوص

بيداء عبد الخالق سلمان

جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية

(قُدم للنشر في ١٠ / ٣ / ٢٠٢٢ ، قُبل للنشر ١٠ / ٤ / ٢٠٢٢)

ملخص البحث :

هذا البحث محاولةً لدراسة المصطلح الصرفي مع ربطه بالدلالة من جهة العموم والخصوص وذلك من خلال الوقوف على ألفاظ المصطلحات التي تمثل أبواباً صرفية ؛ لتكون مدخلاً لفهم مسائل الصرف وظواهره .

واقتصرت الدراسة على مصطلحي (المضاعف والمعتل) بفروعهما ، إذ لا يمكن الإحاطة بالمصطلحات الصرفية كلها في هذا البحث ؛ لكثرتها – كونها تشمل علم الصرف كاملاً - وتنوع العلاقات بينها ، لكن اكتفت بعينةٍ ممثلة فأبرزتُ علل تسميتها سواء تعلقت بدلالة ألفاظها أو الوظائف التي تؤديها وتطبيقاتها ، فضلاً عن العلاقات القائمة بينها من جهة العموم والخصوص .

وهذا يُساعدُ المُتعلّم في الوقوف على الأحكام الصرفية وفهم إجراءاتها ، استناداً إلى أنّ كلّ مصطلح صرفيٍّ يدلُّ على فكرة صرفيةٍ معينة ، فضلاً عن أنّ لأصحاب التصريف اصطلاحات وألفاظاً يتداولونها كما لغيرهم من أرباب الصناعات ، فما لم يُوقَف عليها لم يُهتَدَ إلى أحكامها .

الكلمات المفتاحية : (المصطلح ، الصرفي ، الخصوص ، العموم)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا بحثٌ بعنوان "المصطلح الصرفي بين العموم والخصوص" ، أدرُسُ به العلاقات بين المصطلحات الصرفية بالوقوف على ألفاظها التي تمثل مسميات أبواب صرفية ؛ لتكون مدخلاً لفهم مسائل الصرف وظواهره ، التي لا يمكن الإحاطة بها في هذا البحث ؛ لكثرتها - كونها تشمل علم الصرف كاملاً - وتنوع العلاقات بينها ؛ لذا قُصرت الدراسة على مصطلحي (المضاعف والمعتل) بفروعيهما التي تُعدُّ عينةً ممثلة لإبراز علل تسميتها سواء تعلقت بدلالة ألفاظها أو الوظائف التي تؤديها وتطبيقاتها ، فضلاً عن العلاقات القائمة بينها من جهة العموم والخصوص ؛ وهذا يُساعدُ المتعلم في الوقوف على الأحكام الصرفية وفهم إجراءاتها ، استناداً إلى أن كل مصطلح صرفي ((يدلُّ على فكرة صرفية بحتة))^(١) ، فضلاً عن أن ((لأصحاب التصريف اصطلاحات وألفاظ يتداولونها كما لغيرهم من أرباب الصناعات ، فما لم يُوقَف عليها لم يُهتَدَ إلى أحكامها))^(٢) .

وهذا البحث ما هو إلا محاولة في ميدان المصطلح الصرفي مع ربطه بالدلالة وهو مسلكٌ وعزٌّ ؛ فإن لم أحقق المراد فحسبي من ذلك سلامة القصد ، وأمل الرشاد من ولي النعمة والعباد .

أولاً : المصطلح الصرفي وعلاقة العموم والخصوص :

يُقصدُ بالعموم في اللُّغة : الشمول ، فالمطر عامٌ : إذا شمل البلدان والأعيان^(٣) ، وذهب الكفوي إلى أن العموم هو ((تناول اللفظ لما يصحُّ له ، فالعام : من جهة اللفظ ، والعموم : من جهة المعنى . والصحيح أن العموم من عوارض اللفظ))^(٤) ، ثم بيّن معنى (العام) موضحاً أنه ((كلُّ ما يتناول أفراداً متفكّة الحدود على سبيل الشمول))^(٥) .

أما الخصوص فهو مصدرٌ مأخوذٌ من ((خصّه بالشيء يَخْصُهُ خَصًّا وَخُصُوصًا))^(٦) ، ويرى ابن فارس أن المقصود بـ ((الخصوص : أفرادٌ شيءٍ دون شيءٍ بالذِّكر))^(٧) ، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنه مركبٌ من شيئين ((أحدهما : عامٌ مشتركٌ بين شيئين أو أشياء ، والثاني : منضمٌ إليه يفصله عن غيره))^(٨) .

واتضح لديّ أنّ التخصيص بوصفه مصطلحاً صرفياً له صور تتمثل أُولاهَا في أن توضع تسميات مصطلحية جديدة مخصصة لكل فروع المصطلح الصرفي العام الذي يدلُّ عليها بأسماء مقرونة بذكر علل تسميتها متسند في الغالب إلى معانيها اللُّغوية ، نحو مصطلحات : (المثال ، الأجوف ، الناقص) للأفعال المعتلة بـ(الفاء ، العين ، اللام) المتفرعة من مصطلح (المعتل).

أما الصورة الثانية فهي أن يتمّ تخصيص المصطلح الصرفي من خلال إيجاد بدائل

(١) المعتلات في العربية : ١ .

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف : ٤ .

(٣) ينظر : الصحاح (عم) ١٩٩٢/٥ _ ١٩٩٣ ، والقاموس المحيط (عم) ١٥٦/٤ .

(٤) الكليات : ٥٠٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٠٥ .

(٦) لسان العرب (خصص) ١١٧٣/٢ .

(٧) حلية الفقهاء : ٢٨ .

(٨) عروس الأفراح ٣٨٥/١ .

مصطلحية تُرادف في دلالتها الاصطلاحية المصطلح العام غالبًا لتعبر عن فروعِهِ ؛ لكن ذلك لا يمنع من وجود فروق لغوية دقيقة بينها ، وذلك نحو مصطلحات : (الأصم ، والمكرر ، والمُطابق) التي تعدُّ فروعًا لمصطلح (المضاعف) .

أما الصورة الثالثة لتخصيص المصطلح الصرفي فتقوم على الربط بين فروع المصطلح الصرفي العام بلفظٍ منه يدخل في تراكيب اصطلاحية جديدة تمثل فروعاً له ، نحو مصطلحات : (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اسم التفضيل ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة) ، وكذلك الأمر مع (المصدر ، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي ، ومصدر المرة ، ومصدر الهيئة) ، وهذه المصطلحات الصرفية كلها فروع لمصطلحي (الاسم والمصدر) .

ويبدو لي أن الجمع بين تلك المصطلحات المتقاربة وتوضيح العلاقات بينها ، فضلاً عن رصد معانيها اللغوية يُمكن المُتعلّم من الوقوف على الرؤية المصطلحية للصراف العربيّ كاملاً ، فنلك المصطلحات على تنوعها وتتعددتها تشكل عائلات مصطلحية يتنازع أفرادها فيما بينها للظهور ومواكبة التطور العلميّ ؛ لذا كُتِبَ لبعضها البقاء أو الاندثار لاحقاً ، وتلك سنة العلوم ، لكننا نعدها جزءاً من محاولة إعادة بناء موضوعات الصراف العربيّ وتيسيرها للدارسين بالكشف عن العلاقات بين تلك المصطلحات اعتماداً على فكرة الخصوص والعموم.

ثانياً : مصطلح المضاعف

وهو مصطلح قائم على تكرار أحد أحرف البنية ، وهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وإن شاع اختصاصه بالأفعال لاحقاً^(١) ، عرّفه الخليل بأنه ((ما كان حرفاً عجزه مثل حرفي صدره ، وذلك بناء يستحسنه العرب))^(٢) .

ويبين سيبويه المضاعف من الأسماء بقوله : ((باب تصغير المضاعف الذي قد أدمم أحد الحرفين منه في الآخر ، وذلك قولك في مُدَقِّقٌ : مُدَبِّقٌ ، وفي أصمِّمٌ : أصمِّمٌ))^(٣) .

وقال في المضاعف من الأفعال : ((وكذلك المضاعف نحو : دَعَّ - يَدْعُ ، وشَخَّ - يَشْخُ ، وسَخَّت السماء تَسْخُ ؛ لأنَّ هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن ، ولا تُحرِّك إلا في موضع الجزم))^(٤) ثم دَرَج العلماء على استعماله بعد ذلك باطراد^(٥) .

وحاول حسن باشا توضيح معناه اللغوي والاصطلاحية قائلاً : ((اعلم أن للمضاعف معنيين لغويًا واصطلاحيًا ، والمضاعف في اللغة : اسمٌ مفعول من "ضاعف - يُضاعف" ، وفي الاصطلاح أن يجتمع الحرفان المُتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين ، أو التقى أحد المثلين بالآخر في كلمة واحدة ، وقد افترق بينهما بأحد المثلين الآخرين على سبيل المُمازجة والتضايغ))^(٦) ، ثم اتبع ذلك بإشارته إلى ((أن المضاعف لا يجيء إلا من دعائم الأبواب ، نحو "سَرَّ يَسُرُّ" و "فَرَّ يَفِرُّ" ، و "عَضَّ يَعَضُّ" ، المثال الأول من باب : "فَعَلَ يَفْعَلُ" بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع ، والثاني من باب "فَعَلَ يَفْعَلُ" بفتح العين في الماضي وكسره في الغابر ، والثالث من باب

(١) ينظر: شرح المراح (ديكنقوز) : ٨٠ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ١ / ٢١٥ .

(٢) العين : ١ / ٥٥ .

(٣) الكتاب : ٤١٨ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠٧ / ٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٣٩ / ٢ ، والمقتضب : ٢٤٥ / ١ ، والأصول في النحو : ٣٥٦ / ٣ ، ودقائق التصريف : ١٨٥ ، والمنصف : ٣٣٨ / ١ ، والممتع في التصريف : ١٩٩ .

(٦) المفراج في شرح مراح الأرواح : ٢٢٩ .

"فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ((^(١)).

وذهب بعض العلماء إلى تعليل استعمال هذا المصطلح بذكر مرادفات اصطلاحية له تؤثر اختلاف وجهات النظر إليه فضلاً عن أبنيته خصوصاً وعموماً ، فـ ((المضاعف من الثلاثي: ما كان عينه ولاؤه من جنس واحد مُدْعَم ، كـ(سَرَّ ، وُقِرَّ) ، إلا إذا اتَّصَلَ به تاء الضمير في نحو: سَرَرَتْ . ومن الرباعي: ما كان فاؤه ولاؤه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولاؤه الثانية كذلك ، غير مُدْعَم ، للفاصل بين المثليين كـ(زَحَرَ ، وَزَلَزَلَ) ، ويُسَمَّى مُطَابِقاً))^(٢) ، فهذا يعني أن مصطلح المضاعف يُطَلَّقُ عَلَى الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ فَهُوَ عَامٌّ غَيْرُ مَخْتَصٍ بِأَحَدِهِمَا مِنْ دُونِ غَيْرِهِ.

أما المضاعف من الثلاثي نحو: (مَدَّ ، وَعَدَّ) ، فهو ما كانت عينه من جنس لأمه ، وقد قَدِّمَهُ الميداني بالذکر ، وَذَكَرَ لَهُ مَرَادِفًا ، فـ ((المضاعف ، ويُقال له : الأَصَمُّ : وهو الذي عينه ولاؤه من جنس واحد))^(٣) .

وهذا يعني أن مصطلح الأَصَمِّ خَاصٌّ بِالْفِعْلِ الْمُضَاعَفِ الثَّلَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى أَسَاسِ إِدْغَامِ حَرْفَيْنِ فِي بَعْضِهِمَا ، وَهَذَا يَتَوَضَّحُ مِنْ خِلَالِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لَهُ ، فـ ((الصَّمُّ ... الصَّلَابَةُ فِي الْحَجَرِ ، وَالشِّدَّةُ فِي الْأَمْرِ))^(٤) ، فـ ((الصاد والميم أصلٌ يدلُّ على تَضَامُّ الشَّيْءِ وَزَوَالِ الْخَرَقِ وَالسَّمِّ))^(٥) .

وعللوا تسمية المضاعف الثلاثي أصمًا من جهتين ، الأولى إنَّهُ سُمِّيَ أَصَمًّا ؛ لِشِدَّتِهِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ^(٦) ، وفي ذلك يقول التفتازاني: ((ويُقال له : أي للمضاعف : الأَصَمُّ ؛ لِتَحَقُّقِ الشِّدَّةِ فِيهِ بِوَسْطَةِ الْإِدْغَامِ ، يُقَالُ : حَجَرٌ أَصَمٌّ ، أَيْ صَلْبٌ))^(٧) .

والثانية : إنَّهُ قِيلَ لَهُ أَصَمٌّ ؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِالَّذِي لَا يَسْمَعُ إِلَّا بِتَكَرُّرِ الْحَرْفِ وَالْجَهْرِ بِهِ^(٨) ، وفي ذلك يقول حسن باشا : ((ويُقال للمضاعف : أصمٌ ، والأصمُّ من به وقْرٌ ، يُقال : رجلٌ أصمٌ ، إذا فقد سمعه ، ولا يسمع الصوت الخفي ، ويسمى المضاعف به ؛ لِشِدَّتِهِ ، يعني : كما أن الأَصَمَّ يَسْتَدْعِي الْجَهْرَ كَذَلِكَ الْمَضَاعَفُ يَسْتَدْعِي الْجَهْرَ ؛ أَوْ لِأَنَّ الْمَضَاعَفَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَكَرُّرِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ كَمَا أَنَّ الْأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ إِلَّا بِتَكَرُّرِهِ))^(٩) .

وأطلق المؤدب على (المضاعف الثلاثي) مصطلح (الثلاثي المُدْعَم) في حال فكِّ التضعيف قائلاً : ((فَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمُدْعَمُ فَمَثَلُ : عَقَقْ ، تُدْعَمُ الْقَافُ الْأُولَى فِي الْأُخْرَى فَتَصِيرُ : عَقَّ ، الْقَافُ شَدِيدَةً))^(١٠) .

ومصطلح (المُدْعَم) هنا نُظِرَ فِيهِ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ إِذْ يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْحَرَكَةُ الَّتِي تَفْصِلُ بَيْنَ الْمَتَمَاتِلِينَ فَالتَقِيَا ؛ مِمَّا أَوْجَبَ حَدُوثَ الْإِدْغَامِ^(١١) ، ويبدو أن التكرار في الفعل المضاعف الثلاثي يستوجب إدغام أحد الحرفين في الآخر ؛ لإزالة الثقل الحاصل من التكرار ، وتقليل

(١) المفراح في شرح مراح الأرواح : ٢٣١ .

(٢) المفتاح في الصرف : ٣٩ ، وينظر: شرح تصريف العزّي : ١٣٩ .

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف : ١٣ .

(٤) العين (صم) ٤١٥ / ٢ .

(٥) مقاييس اللغة (صم) ٢٧٧ / ٣ .

(٦) ينظر: مراح الأرواح: ٨٣، والفلاح في شرح المراح: ٨٠، وشرح المراح للعيني: ١٤٨ .

(٧) ينظر: مراح الأرواح: ٨٣، والفلاح في شرح المراح: ٨٠، وشرح المراح للعيني: ١٤٨ .

(٨) ينظر: المفراح في شرح المراح: ٢٣٠ .

(٩) المفراح في شرح مراح الأرواح : ٢٣٠ .

(١٠) دقائق التصريف : ٣٨٦ ، وينظر : المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب : ١٢١ .

(١١) يُنْظَرُ: الْمَصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ عِنْدَ ابْنِ الْمُؤَدَّبِ : ١٢١ .

الكلفة على اللسان^(١).

أما مصطلح (المطابق) فهو خاص بالرباعي، ومعناه مأخوذ من ((طابقتُ بين شيئين، إذا جعلتهما على حذو واحد))^(٢)، و((المطابقة : الموافقة ، وقد طابقه مُطابقةً وطابقاً))^(٣)، وهذا المعنى دفع ابن فارس إلى تعليل التسمية والتمثيل لها قائلاً : ((وطابقتُ بين الشيئين : إذا جعلتهما على حذو واحد ؛ **ولذلك سمينا نحن ما تضاعف من الكلام مرتين مُطابقاً** ، وذلك مثل : جرجر ، وصلصل))^(٤)، وكلامه هذا يُشعر بأن التسمية الاصطلاحية أطلقها هو على تلك الأمثلة الواردة في النص .

ويرى أيضاً أن ((الطاء والباء والقاف أصلٌ صحيح واحد ، وهو يدلُّ على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يُغطيهِ . من ذلك (الطبق) تقول : أطبقت الشيء على الشيء ، فالأول طبق للثاني ؛ وقد تطابقا))^(٥).

وهو أت من تطابق فاء الرباعي مع لامه الأولى ، وعينه مع لامه الثانية ، وسُميَ بذلك ؛ ((لتطابق بعض حروفه لبعضه ؛ لأن فاءه مطابقةٌ للامه الأولى وعينه مطابقةٌ للامه الثانية))^(٦)، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (المُطابق) لا يمكن أن يقتصر على الصحيح أو المعتل ؛ لاشتراك أمثله فيهما ، إذ يكون المضاعف معتلاً أو صحيحاً^(٧).

أما المضاعف من الرباعي فنلاحظ أنه قائمٌ على التكرار ، لذا دعاهم ذلك إلى اطلاق تسمية (المكرر) عليه ، ومن ذلك ما قاله ابن السراج : ((فإذا كان من المكرر قالوا : زَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً وزَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً ، وبعضُ العرب يفتح هذا المكرر فيقول : زَلَزَلْتُهُ زَلَزَالاً))^(٨).

إن تقارب الدلالة اللغوية للمصطلح مع مفهوم المضاعف تُعدُّ سبباً لاستعماله بتلك الدلالة الاصطلاحية ومسوغاً لتبادلته استعمالاً معه ، يؤكد ذلك قول ابن فارس أن : ((الكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على جمع وترديد ، من ذلك كررت ، وذلك رجوعك إليه بعد المرة الأولى ، فهو التردد))^(٩)، ويرى ابن منظور أن ((الكرّ الرجوع عن الشيء ، ومنه : التكرار))^(١٠)، فالتكرير في اللغة لا يعدو أن يدلُّ على الرجوع والإعادة ، ويقع في الحروف والألفاظ ، والمعاني^(١١)، حتى إن ابن جني يرى أن تكرير الفعل يُرافقه تكرير في معناه^(١٢).

واللافت للنظر أن بعض العلماء جعل الأفعال من نحو : كَبَّكَ ، وَرَحَّحَ من باب

(١) ينظر: الفلاح في شرح المراح: ٨١.

(٢) تهذيب اللغة (طبق) ١١/٩ .

(٣) تاج العروس (طبق) ٦٠/٢٦ .

(٤) مقاييس اللغة (طبق) ٤٤٠/٣ .

(٥) مقاييس اللغة (طبق) ٤٣٩/٣ .

(٦) الفلاح في شرح المراح : ٨٠ .

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٣/١، ونزهة الطرف في علم الصرف: ١٣٢.

(٨) الأصول في النحو: ٢٣١/٣، وينظر: ديوان الأدب: ٥١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٤٩/٢،

واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٠/٢ .

(٩) مقاييس اللغة (كر) ١٢٦/٥ .

(١٠) لسان العرب (كر) ٣٨٥١/٥ .

(١١) ينظر: القاموس المحيط: ٤٦٩/١، تاج العروس: ٢٧/١٤ .

(١٢) ينظر: الخصائص: ١٥٥/٢ .

الثنائي المكرر^(١)، وهذا يعني أنّ هذا المصطلح قام على أساس اعتبار هذه الأفعال مؤلّفة من شطرين ، فنحو الفعل زحزح المكوّن من الفعلين : زَحَّ زَح ، ويصحّ إطلاق مصطلح (الثنائي المضعف) عليه ، فالرباعيّ المضاعف ((مبني من حروف التضعيف مثل : فَعَعَع ، صَاصَل . وسُمّي مُضاعفاً ؛ لأنّه في الأصل : فَع ، وصل ، بحرفين زدت على كل واحدٍ منهما حتّى صار رباعياً مضاعفاً))^(٢) .

ويرى د. إبراهيم السامرائي ((أنّ بناء هذا الفعل الرباعيّ تمّ من ضمّ ثنائيّ مؤلّف من حرفين صحيحين إلى مثله ، فالثنائيّ في (زلزل) هو (زَل) وإضافة الثنائيّ إلى مثله تؤدّي معنى القوة والزيادة والمبالغة، وهذا هو الأصل في تسميته عند الصرفيين الأقدمين بـ(المضعف))^(٣) .

نلاحظ أنّهم في كلّ صفة يلمحونها في تصاريف الفعل المضاعف وصوره يُقيمون على أساسها مصطلحاً ؛ ولعلّ ذلك بعدد سبباً في تنوع المصطلحات الصرفيّة التي ذكرها العلماء للمضاعف ، فضلاً عن تقارب المعاني اللغويّة لتلك المصطلحات مما أنتج ترابطاً دلاليّاً بينها قائماً على علاقات العموم والخصوص .

ثالثاً : مصطلح المعتلّ

المعتلّ ((كلمةٌ يكون حرفٌ من حروفها الأصول حرفاً من حروف العلة))^(٤)، فتضمن أصول الكلمة حرفاً من أحد أحرف العلة : (الألف والواو والياء) هو الأساس في عدّها معتلّةً ، وجعلها اللغويّون قسيمةً للحروف الصحاح أسماءً أو أفعالاً ، وهذه الحروف تُسمّى ((حروف العلة ؛ لأنها تتغيّر ... وتغيّر هذه الحروف ؛ لطلب الخفة ، ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتلّ أدنى ثقل))^(٥) ، فهي كالعليل لا يبقى على حاله^(٦) ، والفعل إن كان في أصوله شيءٌ من هذه الحروف كان على هيئةٍ مخصوصة، فأطلق الصرفيون على ما ضمّن هذه الحروف معتلاً^(٧) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعتلّ في الأسماء يختلف عن المعتلّ في الأفعال ، ففي الأفعال : هو ما حوّت أصوله أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)^(٨) ، ويمكن أن يُطلق عليها (حرف الاعتلال أو الحرف المعتلّ أو حرف العلة)^(٩) ، ولم يخرج العلماء عن تلك الاصطلاحات المعبرة عن أحرف العلة^(١٠) .

وتقلّ لنا ابن منظور أكثر من تسمية لهذه الأحرف مُعللاً لها بالقول : ((يُقال للياء والواو والألف : الأحرف الجوف ، وكان الخليل يسمّيها : الحروف الضعيفة الهوائية ، وسُمّيت : جَوْفاً ؛ لأنّه لا أحياز لها فتنسب إلى أحيازها كسائر الحروف التي لها أحياز ، إنّما تخرُج من هواء الجوف ، فسُمّيت مرّة جَوْفاً ، ومرّة هوائيةً ، وسُمّيت : ضعيفة ؛ لانفعالها من حالٍ إلى حالٍ عند التصرّف

(١) ينظر: الأفعال (ابن القطّاع): ١٣١/١.

(٢) دقائق التصريف: ١٥١.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته: ١٩٥.

(٤) دستور العلماء ٢٠٣/٣ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٦٨/٣ .

(٦) المصدر نفسه: ٢٤٣ / ٢ .

(٧) الفعل زمانه وأبنيته: ١٠٩ ، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٧٠ .

(٨) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٤٧ ، والتعريفات: ٢٢١ .

(٩) ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٤ ، والمصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف: ١٩٠ .

(١٠) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء) : ١٥٩/٣ ، والمقتضب: ١٢٥/١ ، والأصول في النحو: ٣١٢/٣ ،

والمنصف : ٢٤٧/١ ، وشرح المفصل: ٥٩/٦-٦٤ .

باعتلال ((^(١)).

وأرى أنّ هذه المصطلحات تُظهِر فيها إلى كثرة التغيير وعدم الثبات ؛ لذا أُطلق عليها (أحرف العلة ، والأحرف الضعيفة) ، فضلاً عن طبيعة مخرجها عند النطق بها ؛ لذلك سُمّيت بـ (أحرف الجوف أو الحروف الهوائية) .

وقد يعتلّ حرف من حروف الفعل ، ويُطلق على الفعل (معتلاً) من باب تسمية الكلّ باسم الجزء ؛ لأنّ المعتلّ هو الحرف لا الفعل ، وإنّما سُمّي حرفاً معتلاً ؛ لأنّه يتغير ويتبدل بالحذف أو القلب أو النقل ؛ لذا شَبَّهه بالعليل الذي لا يقوى على التغيّرات ؛ لضعفه ، لاسيّما إذا وقع طرفاً .

ويعلّل الرضيّ هذا الاصطلاح بقوله : ((وإنّما سُمّيت حرف علة ؛ لأنها لا تسلم ولا تصحّ : أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع ، بل تتغيّر بالقلب والإسكان والحذف))^(٢) ؛ ولعلّ هذا ما دفع المؤدّب إلى تسمية أفعالها بـ (الأفعال السقيمة)^(٣) ، وإذا كانت حروفه كلّها معتلة يُطلق عليه (الموائي)^(٤) .

ومصطلح (المعتل) له فروعٌ سبعة استناداً على موقع حرف العلة فيه : فإن لم تتعدّد حروف العلة فإمّا أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً ، فإن كان فاءً يُسمّى مثلاً ؛ لمماثلته الصحيح في عدم الإعلال والصحة ، وإن كان عيناً يُسمّى أجوف ؛ لأنّ اعتلاله من وسطه الذي هو كالجوف ؛ ولأنّ جوفه خالٍ من الحرف الصحيح ، وإن كان لاماً يُسمّى ناقصاً ؛ لنقصانه عن قبول بعض الإعراب^(٥) .

ولمّا كانت أحرف العلة تدخل في بنية الكلمة فإنّها تؤثر على تسمية الكلمة به ، ويختلف الاصطلاح المستعمل تبعاً لموضعه فيها ، فإن كانت فعلاً سُمّي (فعالاً معتلاً) سواء أ كان بموضع الفاء (مثلاً) أو العين (أجوفاً) أو اللام (ناقصاً) .

وإن تعددت حروف العلة فيه فإمّا أن يكون أكثر من اثنين فهو (المعتلّ المُطلق) كـ (واو وياء) ، وإن ضمّت الكلمة حرفين من حروف العلة فإمّا أن يفتقرا أو يفتقرا ، فإن افتقرا فَيُسَمّى (لفيفاً مفروقاً) ؛ لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما ، وإن اقتربا فإمّا أن يكونا في الفاء والعين كـ (وَيْل وَيَوْم) ، أو في العين واللام كـ (غَوَى) ، ويُسمّى (لفيفاً مقروناً) ؛ لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران^(٦) .

فمصطلح (المعتلّ) مصطلحٌ مختصٌّ بالحروف قبل دخولها في الأبنية ، وإنّما سُمّي الفعل (معتلاً) حملاً لتسمية الكلّ بتسمية جزئه ؛ لأنّ التغيير والتبديل بأنواعه كالحذف والقلب والنقل يعترضه ؛ لضعفه ، إذ لا يقوى على التغيّرات لاسيّما عند وقوعه طرفاً ، قال سيبويه متحدّثاً على أحرف العلة عندما تكون لام الكلمة : ((اعلم أنّهن لاماتٍ أشدّ اعتلالاً وأضعف ؛ لأنّهن حروف إعراب ، وعليهن يقع التنوين ، والإضافة إلى نفسك بالياء ، والتنثنية ، والإضافة ... وكلّما بَعُدْنَا من آخر الحرف كان أقوى لهما . فهما عَيْنَاتٍ أقوى ، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عَيْنَاتٍ ولَامَاتٍ وذلك نحو : غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ))^(٧) .

وبناءً على ما ورد سنبحث في فروع مصطلح (المعتلّ) التي تفرعت منه ، مع الإلتزام

(١) لسان العرب: ٣/١٤ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٣/١ .

(٣) ينظر: دقائق التصريف: ١٢٢ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤ .

(٥) دستور العلماء ٢٠٣/٣ .

(٦) دستور العلماء ٢٠٣/٣ .

(٧) الكتاب: ٣٨١/٤ .

بتوضيح العلاقة المصطلحية بينه وبينها من حيث الخصوص والعموم ، وذلك على النحو الآتي :

١- مصطلح المثال (معتلّ الفاء) :

المِثَالُ في اللُّغة المقدار الذي يُقدَّر عليه غيره^(١) ، تدلّ على الوزن أو الصيغة عند الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) ، وانتشرت بهذا المعنى عند من تلاهما^(٤)

ويُسمى (المعتلّ الفاء) مثلاً ؛ لمماتلته ((الصحيح في تحمّل الحركات ، وعدم الإعلال ، أو لأنّ المثال في اللُّغة المشابهة ، فسُمي به ؛ لأنّ أمره يُشبه أمر الأجوف في الوزن ، مثال أمر معتلّ الفاء ، نحو: (عَد) ، ومثال أمر الأجوف ، نحو: (زَن) .

أو نقول: المثال من المثول ، وهو الانتصاب ، ومنه تسمية علم الأمير مثلاً ؛ لانتصابه أمامه ، فسُمي هو به ؛ لانتصاب حرف العلة في الأول))^(٥) .

لم يضع سيبويه مصطلحاً لهذا النوع من الأفعال المعتلة ، واكتفى ببيان موضع حرف العلة في الفعل ، إذ قال واصفاً إيّاه : ((هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء تقول : وَعَدْتُهُ فَأَنَا أَعْدُهُ وَعَدَأٌ))^(٦) ، وهو يريد وصف المثال الواوي^(٧) ، وكذلك الحال عند وصفه المثال اليائي ، إذ قال فيه : ((باب ما كانت الياء فيه أوّلاً وكانت فاءً))^(٨) ، أمّا الفراء فأشار إليه قائلاً : ((ما كان أوّله واواً))^(٩) ، وهذا الوصف لا يُفهم منه معنى مصطلح (المثال) إلا من خلال الأمثلة والشواهد .

وأخذ الفارابيّ ببيان مصطلح (المثال) للدلالة على الفعل أو الاسم الذي تقع الواو أو الياء في موضع الفاء منهما ، قائلاً : ((المثال ما كانت في أوّله واو أو ياء))^(١٠) ، فضلاً عن استعماله للدلالة على الوزن أو الصيغة عند الفارابيّ نفسه^(١١) ، فنلاحظ العموم في استعمال مصطلح (المثال) ضمن دائرة معناه اللغوي على الرغم من التحديد الاصطلاحي الذي قال به الفارابيّ دون تخصيصه بالأفعال أو الأسماء ، بل كان مصطلحاً مشتركاً بينهما .

حاول المؤدّب الوقوف على مصطلح (المثال) المختصّ عنده بمعتلّ الفاء^(١٢) ، فضلاً عن بيان سبب تسميته بذلك قائلاً : ((وسُمّي مثلاً ؛ لدخول بعضه في شبه بعض))^(١٣) ، ولا يخرج باب

- (١) ينظر: العين: ٢٢٨ / ٨ ، ولسان العرب: ٦١٦ / ١١ .
- (٢) ينظر: العين: ٦٢ / ٢ ، ٣٣١ ، ٨٤ / ٨ .
- (٣) ينظر: الكتاب: ٤٢ / ٢ ، ١٩٩ / ٣ ، ٤١٦ - ٤٧٤ .
- (٤) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ٣٧٩ / ١ ، والمقتضب: ١٩٠ / ١ ، والأصول في النحو: ١٣٣ / ٢ ، والمنصف : ١٢ / ١ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ٢٠٨ .
- (٥) المفراج في شرح مراح الأوراح : ٣٢٥ .
- (٦) الكتاب : ٥٢ / ٤ ، وينظر: ٩٢ / ٤ .
- (٧) ينظر: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه : ٢٣٨ .
- (٨) الكتاب: ٣٣٧ / ٤ ، وينظر: ٩٤ / ٤ ، والمصطلح الصرفي في كتاب سيبويه: ٢٣٨ - ٢٣٩ .
- (٩) ينظر: معاني القرآن: ١٥٠ / ٢ ، والمصطلح الصرفي في معاني القرآن للفراء: ٣ .
- (١٠) ديوان الأدب: ٧٦ / ١ ، ٢٠٤ / ٣ .
- (١١) ينظر: المصدر نفسه : ٣٤ / ٢ ، ٥٩ .
- (١٢) ينظر : دقائق التصريف : ٢١٨ .
- (١٣) دقائق التصريف : ٢١٨ .

المثال عن ((الذي وقعت الواو والياء موقع الفاء من الفعل))^(١) .

ويزداد المصطلح تخصيصاً ووضوحاً ودقةً عند الجرجانيّ فعرفه مبيناً أنواعه بالقول : إنَّ ((المثال ما حلت بفائه واو أو ياءٌ نحو : وَعَدَ وَيَسَرَ))^(٢) ، وينقسم هذا المصطلح بحسب فاء الفعل ويُخصَّص فإذا كانت واواً سُمِّيَ مثلاً واوياً وإذا كانت ياءً سُمِّيَ مثلاً يائياً^(٣) ، وقد أخذ العلماء باستعمال هذا المصطلح بالمفهوم الذي أقرّه بشكل مطرد^(٤) .

وتطور هذا المصطلح عند الرضيّ لِيُطلق على الأسماء التي كانت فاؤها واواً أو ياءً^(٥) ، وإنّما أُطلق على الأسماء اتباعاً لأفعالها ، فالفعل (وَعَدَ) يسمَّى مثلاً واوياً ، وعندما يُشتق منه اسم مكان أو زمان أو مصدر ميميّ بزنة (مَفْعِل) نقول: (مَوْعِد) ، فلمّا ثبتت الواو سمّوه مثلاً^(٦) .

وأشار اليزدي إلى احتمالية تسمية المثال بـ(المعتل المطلق) أيضاً باعتماد العموم المصطلحي في إشارة إلى عائدية الفعل المثال إلى المعتل بشكل عام وقرعه عنه ، فقال : ((واعلم أنه قد يطلق (المعتل المطلق) على كل ما فيه شيء من حروف العلة ، وقد يطلق على المثال خاصة ، كما أن النجم يطلق على كل كوكب ، وقد يطلق على الثريا خاصة بطريق العلمية))^(٧)

ويرى التهانوي أنّ هناك علاقة قائمة بين التسميات المختلفة لهذا النوع من الأفعال محاولاً الجمع بينها ، لذلك قال : ((المثال عند الصرفيّين : لفظ تكون فاؤه واواً ، ويسمَّى مثلاً واوياً كـ(وَعَدَ) ، أو ياءً ، ويسمَّى مثلاً يائياً كـ(يَسَرَ) ، وقد يُراد به الصيغة ، يُقال : أمثلة الماضي ، وأمثلة المضارع))^(٨) ، ولكون هذا النوع من الأفعال فرعاً من المعتلّ أُطلق عليه مصطلح (معتلّ الفاء)^(٩) ، فضلاً عن إشارته إلى تخصّص الاصطلاح بحسب نوع الحرف المعتلّ الواقع موقع فاء الكلمة ، فإن كان واواً سُمِّيَ مثلاً واوياً ، وإن كان ياءً سُمِّيَ مثلاً يائياً .

إنّ التعليقات الاصطلاحية تؤكد على أنّ موقع حرف العلة له أثرٌ في شيوع المصطلح واستقراره ، وهو امتداد للمعنى اللغويّ للمثال الذي يعني : المقدار أو المثل أو النظير^(١٠) ، وهو مقابلة الشيء بنظيره أو وضع شيء ما ليحتدّى عليه^(١١) .

٢- مصطلح الأجوف (معتلّ العين) :

عُدَّ مصطلح (الأجوف) فرعاً من المعتلّ ، وهو ما وقع حرف العلة في وسطه نحو: قَالَ

- (١) دقائق التصريف : ٢١٨ .
- (٢) المفتاح في الصرف: ٤٠ ، وينظر: الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجاني: ١٦٦-١٦٧ .
- (٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٧١/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين) : ٢٧٤/١ .
- (٤) ينظر : الشافية في علم التصريف : ١٧ ، والتعريفات : ٢٠١ .
- (٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٧٠/١ ، ٣٩٥/٢ ، والكليات : ٨١٤ .
- (٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٧٠/١ .
- (٧) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١٦٦/١ .
- (٨) كتشاف اصطلاحات الفنون: ١٤٤٨ / ٢ ، وينظر: ١٦٠٢ / ٢ .
- (٩) ينظر: الأصول في النحو: ١٠٨/٣ ، والمنصف: ٢٦٩/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٥/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٣/١ ، ١٢٩ ، والممتع في التصريف: ٣٥٦ ، ٤٦٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٤١/١ .
- (١٠) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٩٦/٥ ، ولسان العرب: ١٧/١٤-١٩ .
- (١١) ينظر: التوقيف على مهمّات التعاريف: ٢٩٦ .

وباع^(١) ، ولوقوع حرف العلة في وسط الفعل شبّهوا هذا المكان بالجوف فسُمّي بذلك فكان جوفه خلّو من الحرف الصحيح^(٢)، فسُمّي بالشيء الذي أخذ ما في جوفه^(٣) .

فالجوف ((كل شيء كان داخله خالياً))^(٤) ، إنّما سُمّي أجوف ؛ لأنّ وسطه حرف علة ، ولا يتأثر بالتغيرات التي تحصل في بنية الكلمة ، فهو في حكم المعدوم .

استعمل الخليل هذا المصطلح للدلالة على الفعل المعتلّ ممّا ثانيه حرف علة ، إذ كان يعبر عنه بلفظ : (معتلّ) بلا فرق بين أن يكون معتلّ الفاء أو العين أو اللام ، أو أن يكون اسماً أو فعلاً ، ولا تعرف أنّه من المعتلّ الأجوف إلا من خلال المثال الذي مثل به ، إذ قال : ((الثلاثي المعتلّ ... طَوَدَ : الطَّوْدُ : الجَبَلُ العظيم ، وجمعه : أطوَادٌ))^(٥) .

ولم يتخصّص هذا المصطلح عند سيبويه ، فهو ينظر إلى مكان حروف العلة فيه ، قائلاً : ((ما الواو والياء فيه ثانية وهما في موضع العين))^(٦) ، وهو يعني الأجوف الواوي واليائي سواء كان بالأفعال أو الأسماء^(٧) ، وجعله المبرّد خاصاً بالأفعال فقط ، إذ قال : ((هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل))^(٨) ، واطلق عليه الفراء تسمية (ذوات الواو والياء)^(٩) ؛ إذ وصف الأجوف بالحروف التي تكوّنه ، واكتفى ابن جنّي بوصفه بـ(معتلّ العين)^(١٠) .

وسماه الفارابيّ بـ(ذي الثلاثة) متأثراً بتصريف الفعل ، إذ قال : ((وذو الثلاثة : ما كانت العين منه حرفاً من حروف المدّ واللين))^(١١) ؛ وذلك لأنّ الثلاثي المعتلّ العين عند إسناده لثناء الفاعل نحو: (قال- قُلْتُ) تُحذف عينه ويبقى على ثلاثة أحرف فسُمّي المصطلح تبعاً لذلك؛ وهي تسمية غير مناسبة ؛ لمخالفتها ما هو مألوف من اختيار المصطلح للفعل مجرداً عمّا يلحقه من الضمائر .

ولم يفرّق الفارابيّ في إطلاقه هذا المصطلح بين الاسم أو الفعل ، فالمهمّ أن يكون موضع العين من الكلمة حرفاً معتلاً^(١٢) .

وانفرد المؤدّب بتسميته (منقوصاً) ، وذلك عند حذف عين الفعل الأجوف عند بنائه للأمر ، نحو(قال- قُل) ، إذ قال : ((وسُمّي منقوصاً ؛ لنقصان الواو منه في الأمر نحو: قُل ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو: قُلْتُ ، وقُلْتُ))^(١٣) ، فالتسمية التي أطلقها توافق ما يحصل له من تغيير من

- (١) نظر: مباحث في علم الصرف: ٢١.
- (٢) ينظر: المفتاح في الصرف: ١٦، ١٧، والمفراج في شرح المراح: ٣٤١، والتلطف لشرح الترصيف: ١٧٤، وشرح تصريف العزّي: ١١٧.
- (٣) ينظر: التعريفات: ٢٩، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠٧.
- (٤) ينظر: العين: ١٨٩/٦.
- (٥) العين: ٤٤٣/٧، وينظر: ٣٣٢/٦، ومعاني القرآن: ١٥٩/٣، وإصلاح المنطق: ٧١، ١٦٠.
- (٦) الكتاب: ٣٣٩/٤، وينظر: المنصف: ٢٣٣/١، والمقتضب: ٩٦/١.
- (٧) ينظر: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه: ٢٣٩.
- (٨) المقتضب: ٩٦/١.
- (٩) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٩٠/١، ١٤٩/٢-١٥٠، والمقصود والممدود(الفراء): ٨٢.
- (١٠) ينظر: المنصف: ٢٣٣/١-٢٣٤.
- (١١) ديوان الأدب: ٧٦/١، وينظر: مفاتيح العلوم: ٢٢٦، وشرح الكافية الشافية: ٥٧٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٩٨/١.
- (١٢) ينظر: ديوان الأدب: ١٩٤/٤، ٢٣٦.
- (١٣) ينظر: دقائق التصريف: ٢٥٤.

خلال نقص حرف من حروفه الأصول ؛ لذلك أسماه بـ(المنقوص)^(١) .

ونجد أنّ الجرجانيّ كان أكثر العلماء دقةً في التحديد المصطلحيّ، فاستعمل مصطلح (الأجوف) مُعللاً له ولمرادفه ، فضلاً عن نظريته إلى التغييرات الصرفيّة للأفعال الجوفاء عند اسنادها بصورها كافة كمحددٍ لبيان المصطلح قائلاً : ((الأجوْفُ : هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ ، كـ(قَالَ وباع) ، يقال له أجوف ؛ لخلوّ جوفه من الحرف الصحيح ، أو لوقوع حَرْفِ العِلَّةِ في جوفه ، ويقال : ذو الثلاثة أيضاً ، لصيرورته على ثلاثة أحرفٍ في المُتَكَلِّمِ كـ(قلْتُ))^(٢) ، وتابعه الرضيّ في هذا التعليل^(٣) .

وأصبح مصطلح (الفعل الأجوف) معروفاً بعد الجرجانيّ من خلال استعمال العلماء له^(٤) ، إذ بقي مصطلح المعتلّ أو معتلّ العين مُستعملاً وحده أو مع مرادفه بحسب مُراد العالم من التوضيح^(٥) ، ولعلّ شيوخ مصطلح (معتلّ العين) في الدلالة على الفعل ممّا عينه حرف علة جعل بعض العلماء يستعملوه للأسماء التي كانت عينها معتلة الوسط أيضاً^(٦) ، إذ ينطبق عليها المصطلح على الرغم من عدم شيوعها .

وما لبث أن تخصص مصطلح (معتلّ العين) بالدلالة على الفعل ممّا عينه حرف علة ، إذ أطلقه بعض العلماء المتأخرين على الأسماء التي كانت عينها معتلة الوسط على الرغم من عدم شيوعها ؛ لذا نستنتج أنّ هذا المصطلح كان خاصاً بالأفعال ثم عمم استعماله للأسماء والأفعال معاً .

٣- مصطلح الناقص (معتلّ اللام) :

يبدو أن موقع الحرف المعتلّ له أثرٌ في تسمية المصطلحات الصرفيّة ، فإذا كان الحرف في آخر الفعل المعتلّ أطلق عليه (الناقص) ، واستعمل الخليل مصطلح (المعتلّ) للدلالة على الناقص من الأفعال التي لامها حرف علة ، إذ قال : ((باب الثلاثي المعتل من الثاء ... ثرَوَ : تقول : إنّه لدو ثرَوَة من المال ، وعددٍ من الرجال .. والثرَوَة : كثرة العدد))^(٧) .

أما سيبويه فاكتفى ببيان موقع حرف العلة في الفعل كما فعل في غيره من الأفعال المعتلة ، فقال: ((باب ما كانت الواو والياء فيه لامات ، اعلم أنّهنّ لاماتٍ أشدّ اعتلافاً وأضعف ؛ لأنّهنّ حروف الإعراب ، وعليهنّ يقع التنوين ... وكلّما بُعدنا من آخر الحرف كان أقوى لهما . فهما عَيْنَاتٍ أقوى ، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عَيْنَاتٍ ولاماتٍ . وذلك نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ))^(٨) ، وهو من كلّ هذا يُريد الفعل الناقص (الواويّ واليائيّ)^(٩) ، وهذا يدلّ على علمه بأثر مواقع أحرف العلة في اطلاق المصطلحات ، والتمييز بينها ، لكنّه لم يصل إلى الدقة التي تجعله يفرّق بين (الواويّ واليائيّ) من

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٢٥٤ .

(٢) المفتاح في الصرف: ٤١ .

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ١ / ٣٤ ، وشرح المراح (ديكنقوز) ١١٩ .

(٤) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٤ ، والشافية في علم التصريف: ٢٤ ، ٣٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب

(الرضي) ١ / ٣٥ ، ٢ / ٩٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ١ / ٢٧١ .

(٥) ينظر: المفتاح في الصرف: ٩٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٠ ، والممتع في التصريف:

٢٩٣ ، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٤ / ٢ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٣ / ٢ ، ٤٤٣ ، والخصائص: ٢٦١ / ١ ، والشافية في علم التصريف:

٤٦ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ١٩٧ .

(٧) العين: ٢٣٢ / ٨ ، وينظر: ٣٧٥ / ٨ .

(٨) الكتاب: ٣٨١ / ٤ .

(٩) ينظر: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه : ٢٣٩ .

الفعل الناقص .

وأطلق الفراء على هذه الأفعال مصطلحاً صرفياً عاماً ، وهو (ذوات الواو والياء)^(١) ، ويبقى هذا التعبير الاصطلاحيّ عامّاً لا يختصّ بالأفعال .

وتابع المازنيّ سيبويه في وصفه للمصطلح ، إذ اكتفى بضرب الأمثلة له ، وكذلك فعل ابن جنيّ^(٢) ، ولم يغيّر المبرّد شيئاً من ذلك قائلاً : (هذا باب ما اعتلّ فيه موضع اللام)^(٣) .

وبدأت تظهر تعابير اصطلاحية لهذا الفعل مستندةً على عدد حروف الفعل بعد إسناده إلى الضمائر ، مثل : مصطلح (ذي الأربعة) ، أو (أولاد الأربعة) عند كلّ من : الفارابيّ ، والمؤدّب^(٤) ، ولعلّهم أخذوا بظاهر اللفظ ؛ لأنّ هذه التسمية غير موفقة ، فلا نستطيع أن نطلق مصطلح (الرباعيّ) على الفعل (سَقَيْتُ) أو (وَقَيْتُ) ؛ لأنّ الضمير غير معتبر من أصول الفعل ، ولا يمكن أن يُؤثّر في تسمية المصطلحات .

وكان الجرجانيّ أكثر دقّة ووضوحاً من سابقه ، إذ قال معرّفاً بهذا المصطلح : ((الناقص هو ما كانت لامه حرف علّة واواً كان أو ياءً كـ(دَعَا وَرَمَى) ، ويقال له : ذو الأربعة ، لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم ، وهو: دَعَوْتُ وَرَمَيْتُ))^(٥) .

والظاهر أن الاستقرار المصطلحيّ لم يكن حاضراً بدلالة تعريف الجرجانيّ لمصطلح (الناقص) دون اهمال التعليل لمصطلح (ذو الأربعة) الذي علّل له بأنّه يصير على أربعة أحرف عند إسناده لضمير المتكلم ، نحو : دعوت ورميت^(٦) .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تعابير (ذو الأربعة) أو (ذوات الأربعة) أو (بنات الأربعة) هي مصطلحات عامّة تدخل فيها الأسماء والأفعال ، بدلالة استعمال بعض العلماء لها والتمثيل عليها من الأسماء والأفعال معاً^(٧) ، ومن ذلك ما فعله ابن الحاجب ، والرضيّ ، وركن الدين الاسترلابيّ بين الاستعمالين فسّموه (منقوص) أو (ذو الأربعة)^(٨) ، وكذلك فعل الميدانيّ قائلاً : ((المعتلّ اللام ، ويُقال له : الناقص ، وذو الأربعة ؛ لأنك إذا أخبرت عن نفسك في الماضي قلت : دَعَوْتُ ، وَرَمَيْتُ ، فيكون على أربعة أحرف))^(٩) .

نلاحظ أنّ مصطلح (الناقص) اختص بالدلالة على هذا النوع من الفعل أكثر من مصطلحي (معتلّ اللام) أو (ذو الأربعة) ؛ وذلك لكثرة استعماله من جهة ، ولكون المصطلحات المنافسة له لم تنطبق على كلّ الأمثلة المُساقاة له عند العلماء كما بيّنت من تعليل التسمية بـ(ذو الأربعة) قبلاً من جهة أخرى .

(١) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ١/١٩٠ ، ٢/١٥٤ ، والمقصود والممدود (الفراء) ١٢ .

(٢) ينظر: المنصف: ١١٢ / ٢ .

(٣) المقتضب: ١ / ١٣٤ .

(٤) ينظر: ديوان الأدب: ١/٢٤ - ٢٥ ، ودقائق التصريف: ٢٩٢ .

(٥) المفتاح في الصرف: ٤٢ ، وينظر: الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجانيّ: ١٧٠ .

(٦) ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٢ ، وشرح المراح (ديكنقوز) ٢٣١ ، وشرح تصريف العزّيّ ١٣٦ .

(٧) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ١٤٩/٢ - ١٥٠ ، وأدب الكاتب: ٤٨٠ ، والمقتضب : ٩٧/١ ، واللباب

في علل البناء والإعراب: ٢/٣٨٦ ، والممتع في التصريف : ٣٢٤ .

(٨) ينظر: الشافية في علم التصريف : ٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣٢/١ ، وشرح

شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/١٩٧ .

(٩) نزهة الطرف في علم الصرف: ١٣ .

٤- مصطلح اللفيف (المقرون والمفروق) :

يعدُّ مصطلح (اللفيف) من المصطلحات الصرفية التي تمزج بين المصطلحات الخاصة بالمعتل وتفريعاته من (المثال ، الأجوف ، الناقص) ، إذ تنفرد المصطلحات الأخيرة عن المعتل بحسب موقع حرف العلة فيه ، واللف في اللغة لا يخرج عن إدخال حرف بحرف وتدغمه أو تجمعه بغيره^(١) ، قال الخليل: ((اللّفيُّ أن تَلَفَّ الحرف بالحرف أي : تُدغم))^(٢) ، فـ (اللفيف) يحدث فيه اجتماع أكثر من حرف علة واحد ، لذا يُطلق على الأفعال التي تضم حرفي علة^(٣) ، أمّا علة تسميته بهذا الاسم فتتضح من المعنى اللغوي لمادّة (لَفَفَ) ، قال الخليل: ((اللفيف ما اجتمع من النَّاس من قبائل شَتَّى))^(٤) ، وبناءً على ذلك يتضح أن لهذا الفعل نوعين يختلف اصطلاحهما بحكم مكان حرفي العلة في الفعل :

النوع الأول : اللفيف المقرون : وهو ما وقع حرفا العلة فيه بموضع (العين واللام) من الفعل باقتران ، نحو: طَوَى ، رَوَى^(٥) ، فالتفت الحرفان واقترنا فسُمِّي (لفيفاً مقروناً) ، وسُمي ((المعتلّ العين واللام نحو : طَوَى وَلَوَى لفيفاً مقروناً ؛ لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر ، واقتترانه من غير فصل))^(٦) .

النوع الثاني : اللفيف المفروق : وهو ما وقع حرفا العلة فيه بموضع (الفاء واللام) ، نحو: وَقَى ، وَفَى^(٧) ، وسُمِّي (اللفيف المفروق) ؛ لأنّ فاءه حرف علة (مثال) ولامه حرف علة (ناقص) ، فالتفت الحرفان واقترا فُسُمِّي لفيفاً مفروقاً ، قال الرضيّ : ((ويسمى المعتلّ الفاء واللام ، نحو : وَلَى وَوَرَى لفيفاً مفروقاً ؛ لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر والتفرّق بينهما))^(٨) .

استعمل الفارابي مصطلح (اللفيف) قائلاً: ((وبابٌ من العربية يُقال له : اللّفيُّ ؛ لاجتماع حرفين مُعتلّين فيه))^(٩) ، فلم يخصّ (اللفيف) بباب الأفعال المعتلة بل استعمله على وجه العموم ، فيقع في الأسماء نحو: ((بُوّ الناقية))^(١٠) ، وفي الأفعال المعتلة ، نحو : ((ثَوَى بالمكان ، ثَوَاءً ، أي : أقام))^(١١) .

إنّ عمل الفارابي المعجمي دفعه إلى توظيف مصطلح (اللفيف) في تبويب الألفاظ ودراساتها ، والظاهر أنّ مصطلح (اللفيف) يشمل كلّ كلمة اجتمع فيها حرفا علة سواء أكانت اسماً أم فعلاً بصورة عامة ، وهذا ما أشار إليه الجرجاني بقوله معرّفاً بـ ((اللّفيُّ : وهو كلّ كلمة اجتمع فيها حرفا علة))^(١٢) ، ولعلّ هذا التعريف هو ما دفع إلى تعميم المصطلح دون تخصصه في مرحلة التطور المصطلحي ؛ لأنّ (اللفيف) لم يُشتهر استعماله في الأسماء ؛ إذ لا تُقسّم كما تُقسّم الأفعال من حيث

(١) ينظر: لسان العرب (لف) ٣/٣٨١ .

(٢) العين: ٢ / ٢٧٠ .

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ١/٣٢ .

(٤) العين: ٨/٣١٥ ، وينظر: المخصّص : ١/٣١٧ .

(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصرف : ٢٠ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ١٩٩ .

(٧) ينظر: شذا العرف في فن الصرف : ٢٠ .

(٨) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ١٩٩ .

(٩) ديوان الأدب: ٣ / ٧٧ .

(١٠) العين: ٤/٦٠ ، وينظر: ١٠ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٥٥ ، ٦٢ .

(١١) ديوان الأدب: ٤ / ٨٩ ، وينظر: ٤ / ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٠ .

(١٢) المفتاح في الصرف ٤٢ ، وينظر: ٧٩ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٤/٤٥-٤٥ .

الصحة والاعتلال .

وتجدر الإشارة إلى أن المؤدب استعمل مصطلح (الملتوي) قاصداً به (اللفيف المفروق) فر)) ما كان من الباب الذي يُسمّى ملتويًا كان الاسم والمصدر منه بالفتح ، نحو: الموقى، والموعى وما أشبهها ، قال الله (عز وجل): ﴿لِلْمُجْتَمِعِ الْمُبْتَلِغِينَ النَّجَّارِينَ الطَّلَاقِ﴾^(١)، وقال (عز وجل): ﴿يُونُسَ هُوًّا يُؤْمِنُ﴾^(٢) ، وهكذا الكلام في ذوات الأربعة ، وإنما فعلوا هذا مخالفة للبس، ألا ترى أنه لو قال : (مَوْعِي ، وَمَوْقِي) من (وَعِي يَعِي، وَوَقِي يَقِي) لأشبهه المفعول عند الوقفة ، فافهم مذاهب العرب ((^(٣)، ثم علل سبب تسميته اللفيف المفروق بـ(الملتوي) قائلاً : ((سَمِّي ملتويًا ؛ لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح))^(٤) .

وهذا يعني أن تسمية (الملتوي) مأخوذة في اللغة من (الالتواء والإحاطة) ، بوجود الحرف الصحيح حاجزًا بين الحرفين المعتلين كـ(وشي، ولي، وجي)^(٥) من جهة أولى ، فضلاً عن أنه انفراد باطلاق مصطلح (الملتوي) على (اللفيف المفروق) ، وهذا أسلوب من أساليب التخصيص لنوع من أنواع اللفيف بتسمية تدل على صفة الإلتواء المتحققة بوجود حرف صحيح بين حرفي علة ؛ وذلك لتأكيد الحاجة إلى هذا النوع من التخصيص المصطلحي باستعمال المعنى اللغوي للألفاظ .

يبين اليزدي علل تسمية نوعي اللفيف قائلاً : ((وسُمِّي المعتل بالفاء والعين كـ(ويل) ، أو بالعين واللام كـ(حوى) لفيقاً مقروناً ؛ لإقتران حرفي العلة فيهما ، وسُمِّي المعتل بالفاء واللام كـ(وقى) لفيقاً مفروقاً ؛ لإقتران حرفي العلة فيه .

وفي هذا الاطلاق نظر ؛ لأنه مخصوص بالثلاثي ؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كـ(وسوس) لم يسموه لفيقاً مفروقاً وإن كان وجه التسمية فيه موجوداً ؛ بل سُمِّي معتلاً ، وإنه إن سماه به جاز ؛ إذ لكل ما اصطلح عليه ، ولكن الكلام في أنه ليس بمنقول))^(٦) .

وأرى أن كلام اليزدي دقيقٌ بملاحظته انطباق مفهوم (اللفيف) على الفعل الرباعي (وسوس) الذي ضمَّ حرفي علة بينهما حرف صحيح ، لكن العلماء لم يطلقوا عليه لفيقاً مفروقاً بل سموه معتلاً في ضوء ما نُقل عنهم ، وبذلك يكون مصطلح (اللفيف المفروق) خاصاً بالأفعال الثلاثية المعتلة ومقتصرًا عليها عنده .

الخاتمة ونتائج البحث :

- مصطلح (المضاعف) هو مصطلح مشترك بين الأسماء والأفعال ، ثم شاع اختصاصه بالأفعال الصحيحة أو المعتلة فيما بعد ، وهو مصطلح عام يُطلق على الثلاثي والرباعي معاً .
- حُصَّ المضاعف الثلاثي بـ(الأصم) ؛ لأنه قائم على إدغام حرفين في بعضها ، فضلاً عن تحقيق الشدة فيه بواسطة الإدغام ، أو تشبيهاً له بالذي لا يسمع إلا بتكرار الحرف والجره به ، وانفرد المؤدب بتسميته بـ(الثلاثي المدغم) .
- حُصَّ المضاعف الرباعي بمصطلح (المطابق) وهو حاصلٌ من تطابق فاء الرباعي مع لامه الأولى

(١) سورة الحج : من الآية ١٣ .

(٢) سورة النجم : الآية ١٥ .

(٣) دقائق التصريف : ١٣٦ .

(٤) دقائق التصريف : ٣٤٦ .

(٥) يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ٣٢/١ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) ١٦٧/١ .

- ، وعينه مع لامة الثانية ، وبما أنه قائم على التكرار أطلق عليه مصطلح (المكرر) أيضاً ؛ نظراً لتقارب الدلالة اللغوية للمصطلح مع مفهوم المضاعف ، ويصح إطلاق مصطلح (الثنائي المضعف) عليه ؛ لأنه مبني من حروف التضعف مثل : صلصل ، فسُمي مضاعفاً ؛ لأنه في الأصل (صل) بحرفين فزيد عليه حتى صار رباعياً مضاعفاً .
- أطلق على الفعل المتضمن حرف علة (بالمعتل) وذلك من تسمية الكل باسم الجزء ؛ لأن المعتل هو الحرف لا الفعل ، وإنما سمي معتلاً ؛ لأنه يتغير ويتبدل بالحذف أو القلب أو النفل فشبوه بالعليل الذي لا يقوى على التغييرات لضعفه .
- بين البحث تدرج مصطلح (المثال) من العموم والخصوص عند اللغويين، إذ دلّ على الفعل أو الاسم الذي تقع الواو أو الياء في موضع الفاء منه، ثم زاد وضوحاً وتخصيصاً عند الجرجاني فعرّفه وحدد نوعيه بحسب بنية فائه، فإذا كانت الفاء واواً سُمي مثلاً واوياً، وإذا كانت ياءاً سُمي مثلاً يائياً .
- يمكن أن يُطلق على مصطلح المثال (المعتل المطلق) باعتماد العموم المصطلحي في إشارة إلى عائدة الفعل (المثال) إلى (المعتل) بشكلٍ عام وتفرعه عنه ، فضلاً عن تسميته بـ(معتل الفاء) ، وسُمي بذلك ؛ لأنه فرغٌ من المعتل مع ملاحظة موقع الحرف المعتل .
- عدّ مصلاح (الأجوف) فرعاً من المعتل ، وهو ما وقع حرف العلة وسطه ، وهناك اختلاف في تخصيص استعماله بين الأفعال والأسماء لدى العلماء ، فاستعمله الخليل للدلالة على الفعل المعتل مما ثانيه حرف علة ، واكتفى سيبويه بالنظر إلى مكان حرف العلة فيه ، وجعله المُبرّد خاصاً بالأفعال ، ولم يفرّق الفارابي في إطلاقه بين الاسم أو الفعل .
- انفرد المؤدب باطلاق تسمية (المنقوص) على الفعل المعتل وسطه ؛ لأنها توافق ما يحصل للفعل من تغيير من خلال نقص أحد حروفه .
- اختصّ مصطلح (الناقص) بالدلالة على الفعل المعتل آخره أكثر من مصطلحي (معتل اللام) أو (ذو الأربعة) ؛ وذلك لكثرة استعماله من جهة ، ولكون المصطلحات المنافسة له لم تنطبق على كل الأمثلة التي ذكرت له عند العلماء من جهة أخرى .
- مصطلح (اللفيف) يشمل كل كلمة اجتمع فيها حرفا علة سواء أكانت اسماً أم فعلاً بصورة عامة ، وهذا ما جعل المصطلح يستعمل على وجه العموم في المراحل الأولى لتطور المصطلح .
- انفرد المؤدب باطلاق تسمية (الملتوي) على اللف المفروق ؛ وذلك لالتواء الحرفين بحرف صحيح ، وهذا يعني بأنها مأخوذة من الإلتواء والإحاطة بوجود الحرف الصحيح حاجزاً بين الحرفين المعتلين ، وهو أسلوب من أساليب التخصيص لنوع من أنواع اللفيف بتسمية تدل على صفة فيه .
- خصّ اليزدي تسمية اللفيف (المفروق أو المقرون) بالأفعال الثلاثية فقط ؛ لأنّ التسمية تصح أن تطلق على الرباعي مثل (وسوس) ، وهو معتل الفاء واللام الأولى فيه ، لكن لم يسموه بذلك وإنما أسموه معتلاً .

المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب

- أدب الكاتب : لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : د. محمّد الداليّ ، مؤسسة الرسالة ، د.ت .

- إصلاح المنطق : لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمّد مرعب ، دار إحياء التراث العربيّ، ط ١ ، ٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٩٩م.
- الأفعال : لأبي القاسم بن القطّاع الصقلّيّ (ت ٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين : لأبي البركات كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصريّة ، ط ١ ، ٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف : لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك الطائيّ (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمّد المهديّ عبد الحيّ ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ٢٠٠٢م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : لأبي الفيض مرتضى الحسينيّ الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحقّقين ، دار الهداية، د.ت.
- التعريفات : لعليّ بن محمّد الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) ، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م.
- التلطف لشرح التصريف، للشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشديّ، (ت ١٠٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محسن سالم رشيد العميريّ، المكتبة الفصليّة، مكة المكرمة، ط ١ ، ٢٠٠٥م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمّات التعاريف : لزين الدين تاج العارفين القاهريّ (ت ١٠٣١هـ) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠م.
- حلية الفقهاء : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت ، ط (١) ، ١٩٨٣م.
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ط ٤ ، د.ت.
- دستور العلماء "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون" : للقاضي الأحمد نكريّ (ت في ق ١٢) ، دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ٢٠٠٠م.
- دقائق التصريف : لأبي سعيد المؤدّب (ت في ق ٤) ، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسيّ، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، المجمع العلميّ العراقيّ ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- ديوان الأدب : لأبي إبراهيم إسحاق الفارابيّ (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساريّ (ت في ق ١٢) ، لعثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة ، مكة ، ط ١ ، ١٩٩٥م.
- شذا العرف في فنّ الصرف : أحمد بن محمّد الحملاويّ (ت ١٣٥١هـ) ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد ، الرياض ، د.ت.
- شرح تصريف العزّيّ : للعلامة سعد الدين التفتازانيّ (ت ٧٩١هـ)، عني به محمّد جاسم، دار

- المنهاج، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط : الخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق : د. أحمد حسن العثمان ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨م .
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) : لمحمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ) ، حَقَّقهما : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب : لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترابادي (ت٧١٥هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينيّة ، ط١، ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية : لمحمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ ، مكّة المكرّمة ، ط١ ، د.ت.
- شرح مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد ديكنقوز (ت٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ط٣، ١٩٥٩م .
- شرح المراح في التصريف لبدر الدين للعينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح المفصلّ : لابن يعيش النحويّ (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب ، بيروت ، وضع فهارسه، د. عبد الحسين المبارك ، ط١، ١٩٨٨م .
- شرح الملوكيّ في التصريف : لابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعيّ، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- الصحّاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة : لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقّيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت١٩٩١م) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط(٤) ، ١٩٩٠م .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : بهاء الدّين أحمد بن عليّ السّبكيّ (ت٧٧٣هـ) ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط(١) ، ٢٠٠٣م .
- العشرات في غريب اللّغة : لأبي عمر الزاهد المعروف بسلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنيّة ، عمّان ، د.ت.
- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق : د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.م ، د.ت.
- الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائيّ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م.
- الفلاح في شرح المراح : لابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ) ، مطبوع بهامش شرح المراح لديكنقوز (ت٨٥٥هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ، مصر، ط٣ ، ١٩٥٩م.
- القاموس المحيط : لمجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة ، محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط ٨ ، ٢٠٠٥م.
- الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ٢٠٠٦م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : لمحمد بن عليّ التهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ) ، تحقيق: عليّ دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة" : لأبي البقاء الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصريّ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٨ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- لسان العرب : لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ .
- مباحث في علم الصرف : د. إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط ٢ ، ٢٠٠٤ م .
- المخصّص : لابن سيده المرسّيّ (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : خليل إبراهيم جّال ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- مراح الأرواح في الصرف : لأبي الفضائل عليّ بن مسعود (ت بعد ق٧) ، صحّحه الشيخ أحمد عزو عناية ، وعليّ محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .
- المزهريّ في علوم اللغة وأنواعها : لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد عليّ منصور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- المصطلح الصرفيّ عند ابن المؤدّب (دراسة في كتاب دقائق التصريف) : د. بسمة رضا الحلالمة ، دار جليس الزمان ، عمّان ، ط ١ ، ٢٠١٤ .
- معاني القرآن : ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد عليّ النجّار ، دار السرور ، سلسلة تراثنا ، د.ت .
- مفاتيح العلوم : لأبي عبد الله الخوارزميّ (ت ٣٨٧هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياريّ ، دار الكتاب العربيّ ، ط ٢ ، د.ت .
- المفتاح في الصرف : لعبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : د. عليّ توفيق الحمد ، مؤسّسة الرسالة ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- المفراح في شرح المراح في التصريف : لحسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجّار ، دار عمّار ، عمّان ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م .
- المفصل في صنعة الإعراب : لجار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. عليّ بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- مقابيس اللّغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩ م .
- المقتضب : لمحمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٩٨٤م) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
- المقصور والممدود : ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : عبد العزيز الميمنيّ ، دار قتيبية ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- الممتع الكبير في التصريف : لابن عصفور الأشيليّ (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

- المنصف لابن جنّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت ٣٩٢هـ-)، تحقيق : الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم، ط ١ ، ١٩٥٤م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربيّ" : د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠م .

- نزهة الطرف في علم الصرف : أحمد بن محمّد الميدانيّ (ت ٥١٨هـ-) ، تحقيق : د. السيّد محمّد عبد المقصود، دار مندي الزناتيّ ، مصر ، ط ٢ ، ٢٠٠٨م .

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

- الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجانيّ ، رسالة ماجستير ، سها عبد محمّد حسن ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م.

- المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف دراسة موازنة ، أطروحة دكتوراه ، عليّ جميل عباس السامرائيّ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٠م.

- المعتلات في العربية ، أطروحة دكتوراه ، فراس فخريّ ميران ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .

ثالثاً : البحوث :

- المصطلح الصرفي عند الفراء في معاني القرآن ، د. حسن أسعد محمّد ، مجلة آداب الرافدين ، العدد التاسع والخمسون ، ٢٠١١م .

- المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه ، ضمن كتاب (تيسير النحو وبحوث أخرى) ، د. خديجة الحديثيّ ، منشورات المجمع العلميّ ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٧م.